

22 May 2014

Arabic

# مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة المائتين والثامنة والخمسين بعد الألف  
المعقودة في قصر الأمم بجنيف، يوم الثلاثاء، ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٢، الساعة ١٠/٢٠

الرئيس: السيد مينيليك أليمو غيتاهون..... (إثيوبيا)



الرجاء إعادة الاستعمال

(A) GE.12-63282 220514 030614



\* 1 2 6 3 2 8 2 \*

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة المائتين والثامنة والخمسين بعد الألف للمؤتمر نزع السلاح. وقبل بدء أعمالنا الموضوعية اليوم، أود أن أرحب ترحيباً حاراً بزميلين جديدين، سعادة سفير الجزائر، السيد بوجمعة دلي، وسعادة سفير ماليزيا، السيد مازلان محمد. وباسم المؤتمر، أود أن أؤكد لهما تعاوننا الكامل معهما في مهامهما.

قدّمت الأسبوع الماضي، باسم الرؤساء الستة لدورة عام ٢٠١٢، مشروع برنامج لأنشطة المؤتمر. وتلقيت منذ ذلك الحين بصورة غير رسمية دعماً قوياً من جانبكم، ولكنني أدخلت تعديلاتين تقنيين على النص. ويرد التعديل الأول في الصفحة الثانية ويتعلق بإعاش المؤتمر. ففي البداية كان مقرراً مناقشة هذا البند في ٢٨ آب/أغسطس، ولكن من المقرر الآن مناقشته في ٢١ آب/أغسطس كي يتسنى لنا الانتهاء من النظر في البنود كلها قبل النظر في التقارير. ويتعلق التعديل الثاني بمسألة التقارير. وقمت بتعديل النص. فالنص الأصلي كان كالآتي "بحث واعتماد التقرير السنوي وأي تقرير آخر يلزم تقديمه"، وما قمت به هو أنني حذفت عبارة "أي تقرير آخر يلزم تقديمه" للإشارة إلى أننا سنقدم تقريراً واحداً فقط هذا العام.

ومع هذين التعديلين، والقيّد الذي وضعته في الأسبوع الماضي لتحديد الإطار الذي سنقدم فيه برنامج العمل الذي أكدت فيه أن الأولوية بالنسبة للرؤساء ينبغي أن تتمثل دائماً في وضع برنامج عمل شامل للمؤتمر، ومع المسائل الأخرى التي أشرت إليها والواردة في محضر جلسات المؤتمر الأسبوع الماضي - أدعو المؤتمر الآن إلى الموافقة على العمل على أساس البرنامج المعروض عليكم.

إنني أشكر المؤتمر على ثقته في رؤساء الدورة الستة، وعلى موافقته على العمل على أساس البرنامج المقدم في الوثيقة CD/WP.571/Rev.1. وانتقل الآن إلى قائمة المتحدثين. وسأعطي الكلمة للسادة المسجلين على القائمة. وطبقاً لقرارنا السابق، سنناقش هذا الأسبوع مسألة وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي، ومسألة منع الحرب النووية، بما في ذلك جميع المسائل ذات الصلة، مع التركيز بوجه عام على نزع السلاح النووي.

والمتمحدث الأول على قائمتي هو سفير سويسرا السيد فازيل. لكم يا سيادة السفير الكلمة.

السيد فازيل (سويسرا) (تكلم بالفرنسية). سيدي الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفد بلدي الكلمة تحت رئاستكم، اسمحوا لي أن أهنيكم على توليكم هذا المنصب وأن أؤكد لكم دعمنا الكامل لجهودكم.

ونحن نرحب بالاتفاق الذي توصل إليه المجتمعون في هذه القاعة بشأن بدء العمل وفقاً للبرنامج الذي اقترحموه، وسنقدم بالتالي بعض التعليقات على نزع السلاح النووي.

وإذا كانت مسألة نزع السلاح النووي قد شهدت بالتأكيد انتعاشاً في السنوات الأخيرة، فإنه لا يمكننا أن نغفل استمرار بعض التحديات والتهديدات الخطيرة.

فالألاف من الأسلحة النووية لا تزال تشكل تهديداً لوجود الإنسانية. والكثير من هذه الأسلحة لا يزال موجوداً في حالة تأهب وجاهزاً للاستخدام في أي لحظة. وبعض القوى النووية لا تزال توسع ترساناتها وهي تعمل جميعها في الوقت الحالي على تطوير نوعيتها. ونحن قلقون إزاء إمكانية أن تؤدي الجهود المذكورة الرامية إلى تحديث الأسلحة إلى تخفيض وتيرة الحد من هذه الأسلحة، إن لم يكن إلى وقفها.

وعلاوة على ذلك، رغم الالتزامات الموجودة منذ زمن بعيد في مجال نزع السلاح ورغم انتهاء الحرب الباردة، لا يزال منطق الردع قائماً. ولا يستجيب هذا المنطق الآن للواقع، ولا يمكن قبوله كعنصر ضامن للسلامة بل على العكس يمثل هذا المنطق تهديداً خطيراً لأمننا الجماعي.

وإزاء هذه التحديات الملحة، يعرب وفد بلدي عن اقتناعه بأن الوقت قد حان لإعادة تركيز جهودنا على المسائل والتحديات المطروحة في برنامج عملنا. ويجب أن ندرج اعتبارات الأمن الوطني في المفهومين الأوسع نطاقاً للأمن والاستقرار، كما يجب أن نضيف إلى النُهُج القائمة على تصوّر الأمن بمعناه الضيق مفاهيم الأمن البشري، وحقوق الإنسان، والتنمية، وتغير المناخ، وحماية البيئة، والصحة العامة. وينبغي أن نروّج فكرة أننا نعيش في عالم متكامل ومتربط، يواجه ككل، عدداً من التحديات في مجالات نزع السلاح وعدم الانتشار.

وفي هذا السياق، يسعدنا أننا حظينا بشرف الحديث، باسم ١٦ دولة طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، عن البعد الإنساني لنزع السلاح النووي، في إطار الدورة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥، وهي الدورة التي عقدت مؤخراً في فيينا والتي ترأسها زميلنا السفير والكوت الذي أشيد بجهوده القديرة في هذا السياق.

وفي نظرنا، ينبغي أن يكون هذا البعد جزءاً من النقاش المتعلق بنزع السلاح النووي. وتعتقد سويسرا أن الأسلحة النووية التي تملك قدرات تدميرية غير مسبقة تثير مسائل أخلاقية أساسية. وإذا استُخدمت الأسلحة النووية مرة أخرى، سواء عن قصد أو غير قصد، فإن ذلك سيؤدي بالتأكيد إلى نتائج مفعجة للبشرية. وهذه الأسلحة تثير أيضاً مسائل شائكة فيما يتعلق بتوافقها مع القانون الإنساني الدولي لأنها لا يمكن الحد من آثارها من حيث الزمان والمكان.

لذلك، نعتقد أننا مسؤولون جميعاً عن تكثيف الجهود. ومن شأن هذا الاقتناع أن يخرجنا من المأزق الذي يوجد فيه المؤتمر ويسمح لهذا الأخير باستعادة دوره الحاسم كمحفل للتفاوض على صكوك متعددة الأطراف بشأن نزع السلاح. ومن شأنه أيضاً أن يحثنا على العمل معاً لإحراز تقدم ملموس في مجال نزع السلاح النووي بغرض الحد من الخطر الذي يشكله علينا جميعاً وجود هذه الأسلحة.

وفي العادة، تقع مسألة نزع السلاح النووي في صلب جدول أعمال نزع السلاح. والعديد من قرارات الجمعية العامة تشير إلى هذه المسألة تحديداً باعتبارها إحدى أولويات المؤتمر. وحثت الجمعية العامة، في دورتها السادسة والستين، مؤتمر نزع السلاح على اعتماد وتنفيذ برنامج عمل يمكنه من استئناف العمل الموضوعي بشأن جدول أعماله في بداية دورته لعام ٢٠١٢.

وفي الختام، تجدر الإشارة في إطار الحديث عن معاهدة عدم الانتشار، وهي صك دولي رئيسي في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، إلى أن الدول الأطراف في المعاهدة اعتمدت خطة عمل بتوافق الآراء في عام ٢٠١٠ تنص في إجراءاتها السادس على ضرورة أن يقوم مؤتمر نزع السلاح فوراً بإنشاء هيئة فرعية لتناول مسألة نزع السلاح النووي.

إن سويسرا مقتنعة بأن لمؤتمر نزع السلاح، ومدينة جنيف بصفتها مركزاً لنزع السلاح المتعدد الأطراف، دور أساسي في التقدم في نزع السلاح النووي. وكشفت التجربة عن صعوبة الدخول مباشرة في مفاوضات ولذلك يتعين على المؤتمر أن يمهّد الطريق لذلك. ولهذا السبب نؤيد نهج الرئاسة المصرية الأخيرة للمؤتمر التي اقترحت إنشاء فريق عامل لتناول مسألة نزع السلاح النووي.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر سفير سويسرا على بيانه ودعمه. والآن أعطي الكلمة لسفير الاتحاد الروسي، السيد بورودافكين.

**السيد بورودافكين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):** سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أهنئكم على اختياركم لتولي هذا المنصب.

ويعرب الوفد الروسي عن امتنانه لكم ولسائر رؤساء الدورة الخمسة لتنظيمكم هذه المناقشات المواضيعية. ونحن نرى أنها مفيدة لتوضيح المواقف إزاء المسائل الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال، ووضع برنامج عمل يتسم بالواقعية ويحظى بتوافق الآراء.

وأعربت روسيا مراراً عن التزامها بهدف تخلص العالم من الأسلحة النووية. ونحن نرى أن معاهدة عدم الانتشار من أبرز الأدوات لبلوغ هذا الهدف. ولقد أثبت هذا الصك القانوني الدولي، طوال ما يزيد على أربعين عاماً من وجوده، أن قيمته فريدة ولا غنى عنها للمضي قدماً في نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار النووي، ووصول الدول إلى استخدامات الطاقة النووية للأغراض السلمية بحرية. وهذا ما أكدته مشاركون كثيرون في الدورة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥.

وساعد وجود معاهدة عدم الانتشار، ولا سيما المادة السادسة لهذه المعاهدة، بدرجة كبيرة في ما أحرز خلال العقد الماضي من تقدم في تخفيض الأسلحة النووية والحد منها.

ولقد نفذنا معاهدة إزالة القذائف النووية المتوسطة المدى تنفيذاً كاملاً، ما أفضى إلى إزالة فئة من الأسلحة النووية بكاملها. وفي إطار تطوير المعاهدة، اقترحت روسيا وضع اتفاق

من شأنه أن يضيف طابعاً عالمياً على نظام المعاهدة. ونحن نرى أن تنفيذ هذه المبادرة سيعطي زخماً جديداً للجهود الرامية إلى ضمان الاستقرار العالمي والإقليمي.

وامتثل بلدي لكل التزاماته بموجب معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت الأولى) لعام ١٩٩١، وهي المعاهدة التي أفضت إلى دفعة جديدة من التخفيضات المنسقة والقابلة للتحقق في الأسلحة الهجومية الاستراتيجية لكل من روسيا والولايات المتحدة. وإضافة إلى روسيا والولايات المتحدة، انضمت أوكرانيا وبيلاروس وكازاخستان إلى معاهدة ستارت الأولى. وأدى الخيار المسؤول الذي اتخذته هذه البلدان والذي نتج عنه السحب المنسق للأسلحة النووية المنتشرة على أراضيها وانضمامها إلى معاهدة عدم الانتشار بصفتها دولاً غير حائزة للأسلحة النووية إلى تعزيز أمنها وتحسين استقرارها الاستراتيجي ككل. وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، أكد رئيس الاتحاد الروسي والولايات المتحدة في بيان مشترك الضمانات المتصلة بأمن أوكرانيا وبيلاروس وكازاخستان الواردة في المذكرة المتعلقة بضمانات الأمن المقدمة لبيلاروس لدى انضمامها إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (مذكرة بيلاروس) المؤرخة ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

ومعاهدة موسكو لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية التي أبرمتها روسيا والولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠٠٢ مساهمة أخرى من بلدي في نزع السلاح النووي. ووفقاً لأحكام هذه المعاهدة، كان يتعين على روسيا والولايات المتحدة تخفيض عدد الرؤوس النووية الاستراتيجية إلى ١٧٠٠-٢٢٠٠ رأس بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أي تخفيضها بما يقرب من ثلاثة أضعاف الحدود المنصوص عليها في معاهدة ستارت الأولى. ولقد أوفى البلدان بالتزامتهما.

وقام الاتحاد الروسي بتخفيض مخزونات من الأسلحة النووية الاستراتيجية، كما قام بتخفيض قدر كبير من أسلحته النووية غير الاستراتيجية. وتبلغ قوتنا النووية غير الاستراتيجية الآن نحو ٢٥ في المائة مما كانت عليه في ظل الاتحاد السوفياتي في عام ١٩٩١. وجميع الأسلحة النووية غير الاستراتيجية نقلت إلى فئة الأسلحة غير المنتشرة. وكلها موجودة في الأراضي الوطنية ومودعة في مرافق آمنة للتخزين.

ولقد حث الاتحاد الروسي بلداناً أخرى حائزة لأسلحة نووية غير استراتيجية مراراً على الاقتداء بالاتحاد الروسي أي على إعادة هذه الأسلحة إلى أراضيها، وإزالة كل البنية الأساسية التي تسمح بانتشارها السريع في الخارج، ووقف مشاركة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في أنشطة التدريب المتعلقة باستخدامها. ونحن مقتنعون بأن هذه الخطوات من شأنها أن تساهم في تعزيز الأمن والاستقرار الدوليين. ومن شأنها أيضاً أن تساعد على تمهيد الطريق لإجراء المزيد من عمليات تخفيض الترسانات النووية والحد منها.

وتتمثل إحدى الأولويات الحالية في مجال نزع السلاح النووي في تنفيذ المعاهدة المبرمة بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض

الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها. وتحل هذه المعاهدة محل معاهدة ستارت التي انتهت في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ ومعاهدة موسكو لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية لعام ٢٠٠٢. وبموجب المعاهدة الجديدة، يتعين على كل طرف تخفيض أسلحته الاستراتيجية الهجومية والحد منها حتى لا يتجاوز مجموع هذه الأسلحة، بعد مضي سبع سنوات على بدء نفاذ المعاهدة، ٧٠٠ قذيفة تسيارية عابرة للقارات منتشرة وقذيفة تسيارية تطلق من الغواصات وقاذفة للقنابل الثقيلة، و ١ ٥٥٠ رأساً حريباً منتشراً، و ٨٠٠ منصة منتشرة وغير منتشرة لإطلاق قذائف تسيارية عابرة للقارات وقذائف تسيارية تطلق من الغواصات وقاذفة للقنابل الثقيلة.

وهكذا، أثبتت روسيا والولايات المتحدة مرة أخرى التزامهما بإجراء تخفيضات واسعة في الأسلحة الهجومية الاستراتيجية. ووافق الطرفان على تخفيض مجموع عدد الرؤوس الحربية بمقدار الثلث وعدد ناقلات الأسلحة الاستراتيجية بما يزيد على النصف.

وروسيا والولايات المتحدة تعملان بصورة منهجية على تنفيذ المعاهدة. ونعتقد أن الخبرة المكتسبة من تنفيذ معاهدة ستارت ستفيد في تحديد كيفية إجراء المزيد من التخفيضات في الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، ومضمون هذا التخفيض، ووتيرته.

وفي إطار الخطوات القادمة لنزع السلاح النووي، نولي أهمية كبيرة للوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠. ونعتقد أن هذه الوثيقة وضعت أساساً جيداً لمواصلة النهج المتعدد الأطراف في هذا المجال. ونعتقد أنه ينبغي تنفيذ أحكامها على أساس شامل وتعاوني.

ولقد بات جلياً أن الجهود التي تبذلها القوتان النوويتان، على الرغم من كونهما عظيميان، ليست كافية لإحراز المزيد من التقدم في نزع السلاح النووي. وسيظل من الصعب التوصل إلى إزالة الأسلحة النووية على نحو شامل وتام في حال اقتصرَت العملية على هاتين الدولتين المنتميتين إلى "الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية".

وتبدي روسيا استعدادها لمواصلة السعي إلى إجراء تخفيضات قابلة للتحقق ولا رجعة فيها فيما يتعلق بالأسلحة النووية عملاً بالتزاماتها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. ولكن لا يمكن بلوغ هذا الهدف إلا في إطار التخلّص التدريجي من هذه الأسلحة. ولبلوغ هذا الهدف، يلزم وضع نهج متكامل يقوم على تعزيز الاستقرار الاستراتيجي وضمان الأمن المتكافئ وغير القابل للتجزئة للجميع، مع الحرص على استيفاء، في جملة أمور، الشروط التالية: مواصلة جميع الدول التي تملك قدرات نووية عملية نزع السلاح النووي وانضمامها التدريجي إلى الجهود التي تبذلها روسيا والولايات المتحدة في هذا المجال؛ ومنع انتشار الأسلحة في الفضاء الخارجي؛ وتأكيد الدول على حاجتها إلى "التخلص من القدرة النووية"؛ وعدم تحسين قدرات الأسلحة التقليدية واستحداث "قدرات بديلة"؛ والتخلي عن إنشاء منظومات دفاعية مضادة للقذائف الاستراتيجية من جانب واحد، وهي المنظومات التي تضر بالاستقرار

الاستراتيجي وتحدد نظام التحقق والتوازنات التي تضمن التكافؤ على الصعيد العالمي؛ والقضاء على حالات عدم التوازن الكمي والكيفي في الأسلحة التقليدية بالتوازي مع تسوية المشاكل الدولية الأخرى، بما فيها تسوية النزاعات الإقليمية؛ ودخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في حيز النفاذ؛ وأخيراً، ضمان قابلية الصكوك المتعددة الأطراف الرئيسية لنزع السلاح وعدم الانتشار للبقاء بصورة فعالة.

وقدّمت في الآونة الأخيرة عدة مبادرات بشأن نزع السلاح النووي وهي تتضمن عدة عناصر مشاهمة للنهج الروسي. ومع إيلاء الاهتمام اللازم لهذه المبادرات، نؤيد إجراء حوار بناء في هذا الصدد مع جميع الأطراف المعنية.

وسنقدم آراءنا ونهجننا إزاء باقي جوانب نزع السلاح النووي وعدم الانتشار خلال المناقشات المواضيعية القادمة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر سفير الاتحاد الروسي على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لسفيرة كرواتيا التي ستحدث باسم المجموعة غير الرسمية للدول المراقبة.

**السيدة فيكوفيتش (كرواتيا) (تكلمت بالإنكليزية):** سيدي الرئيس، أود أن أرحب، باسم المجموعة غير الرسمية للدول المراقبة، بمشروع برنامج الأنشطة الذي قدمتموه والذي وافق عليه الرؤساء الستة بصيغته الموزعة علينا بالجلسة العامة في الأسبوع الماضي، وأعرب عن تأييدي لهذا البرنامج. ومجموعتنا معنية على وجه التحديد بالموعدين المخصصين لموضوع إنعاش المؤتمر، وهما ١٤ حزيران/يونيه و٢٨ آب/أغسطس.

ونحن، كما أشرنا إلى ذلك في بياننا السابق، نشترك أمين عام المؤتمر قناعاته القوية بأن الإصلاحات الإجرائية يمكنها حقاً أن تكون منطلقاً للإرادة السياسية. وموضوع إنعاش المؤتمر هو أوسع بكثير من موضوع توسيع عضويته. وبالنظر إلى التطورات الأخيرة داخل المؤتمر وخارجه، بما في ذلك قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، فإن هذا الموضوع ضروري ومناسب من حيث التوقيت.

وبصرف النظر عن الوضع القانوني للوثيقة، يحدونا الأمل في أن ينفذها أعضاء المؤتمر.

وننضم إلى المتحدثين السابقين للترحيب بثلاثة زملاء جدد هم سفراء بلغاريا وإيطاليا وفنلندا. ونتطلع إلى التعاون الجيد والمستمر معهم.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر سفيرة كرواتيا، المتحدث باسم المجموعة غير الرسمية للدول المراقبة، على بيانها ودعمها، وأعطي الكلمة الآن لسفير الصين.

**السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية):** سيدي الرئيس، إنها المرة الأولى التي يأخذ فيها الوفد الصيني الكلمة في جلسة عامة منذ توليكم الرئاسة، ولذلك أودّ أن أهنيكم على توليكم هذا المنصب وأعرب لكم عن تقديري لجهودكم الرامية إلى بدء الأعمال المواضيعية. ويؤيد وفد الصين برنامج الأنشطة الذي قمتم، وسائر رؤساء الدورة،

باقتراحه للمرحلة القادمة، وستعاون معكم تعاوناً كاملاً. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأن أرحب ترحيباً صادقاً بزملائنا الجدد الذين شغلوا مناصبهم مؤخراً.

سيدي الرئيس، اختتمت للتو الدورة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥، وهي الدورة التي تبادلت خلالها الدول الأطراف الآراء على نحو معمق بشأن تنفيذ خطة العمل الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي الثامن لمعاهدة عدم الانتشار وبشأن إجراءات المؤتمر الاستعراضي الجديد. ولقد أجرت الدول الأطراف أيضاً نقاشاً مخصصاً بالتحديد لمسألة نزع السلاح النووي. ويسعدنا أن نلاحظ أن جميع الدول الأطراف تعمل بنشاط على تنفيذ خطة العمل وأن الهدف المتمثل في الحظر الكامل والإزالة التامة للأسلحة النووية وبلوغ عالم خال من الأسلحة النووية يحظى بمزيد القبول.

والصين، بصفتها دولة حائزة للأسلحة النووية، لم تنهز أبداً من مسؤولياتها فيما يتعلق بنزع السلاح النووي، ودأبت على الدعوة إلى الحظر الكامل والإزالة التامة للأسلحة النووية. وخلال السنوات الخمسين الماضية، اقترحت الصين عدداً من المبادرات من أجل نزع السلاح النووي، واتخذت تدابير عملية، وقدمت مساهمتها الخاصة في العملية الدولية لنزع السلاح النووي. ويرى وفد الصين أن الظروف الجديدة تقتضي أن يواصل المجتمع الدولي عملية نزع السلاح النووي على الجبهات الأربع التالية:

أولاً، يتعين على المجتمع الدولي أن يحد بالفعل من خطر الحرب النووية.

فمنذ ظهور الأسلحة النووية، عاشت الإنسانية دائماً تحت التهديد المرعب بنشوب حرب نووية. والعالم، كي يوفر الأمن العالمي للجميع، ينبغي أن يبدأ بالتخلص من خطر نشوب حرب نووية. ومنذ حيازة الصين للأسلحة النووية لأول مرة، التزمت حكومتها بمبدأ ألا تكون الصين الدولة البادئة باستخدام الأسلحة النووية في أي وقت وتحت أي ظرف كان، وتعهّدت دون شرط بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أو المناطق الخالية من الأسلحة النووية.

ويرى وفد الصين أن الحد من دور الأسلحة النووية في السياسات الأمنية لجميع الدول، والتخلي عن سياسات التخويف النووي القائمة على البدء باستخدام الأسلحة النووية، عاملان من شأنهما أن يشكلوا مساهمة حقيقية ومهمة في تحسين البيئة الأمنية الدولية والحد فعلياً من خطر الحرب النووية. ويجب أن تقدم الدول الحائزة للأسلحة النووية ضمانات واضحة بشأن احترام مبدأ عدم البدء باستخدام الأسلحة النووية، والتفاوض على معاهدة تنص على موافقة هذه الدول على عدم البدء باستخدام الأسلحة النووية، وإبرام هذه المعاهدة. ويجب أن تقدم هذه الدول التزاماً واضحاً بعدم استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أو في المناطق الخالية من الأسلحة النووية، والقيام، في أقرب وقت ممكن، بالتفاوض لوضع صك دولي ملزم قانوناً لهذا الغرض واعتماده.



وثانياً، يتعين على المجتمع الدولي أن يعزز بشكل مطرد عملية نزع السلاح النووي. وسعيًا إلى بلوغ الحظر الكامل والإزالة التامة للأسلحة النووية وبلوغ عالم خال من الأسلحة النووية، ينبغي أن نبذل قصارى جهدنا لتعزيز عملية نزع السلاح النووي. وفي هذا السياق، ينبغي أن تتخذ جميع الدول خطوات عملية للوفاء بالتزاماتها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، وأن تلتزم علناً بعدم السعي إلى الاحتفاظ بأسلحتها النووية إلى الأبد. وينبغي أن تخطو البلدان الحائزة لترسانات نووية ضخمة خطوة إضافية عن طريق إجراء تخفيضات واسعة وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها لترساناتها النووية. وحال تلبية هذه الشروط، سيتعين على سائر الدول الحائزة للأسلحة النووية الانضمام إلى عملية المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي. وسعيًا إلى بلوغ الحظر الكامل والإزالة التامة للأسلحة النووية في نهاية المطاف، ينبغي أن يضع المجتمع الدولي في الوقت المناسب برنامجاً تدريجياً وواقعياً وبعيد المدى لإبرام معاهدة بشأن نزع السلاح النووي الشامل والكامل.

وتنتهج الصين بعزم استراتيجية نووية قوامها الدفاع عن النفس وتلتزم على الدوام بأكبر قدر من ضبط النفس فيما يتعلق بنطاق أسلحتها النووية وتطويرها، وستواصل الإبقاء على قوتها النووية عند أدنى مستوى يكفي لتلبية احتياجاتها الأمنية الوطنية. ولم تنشر الصين أبداً أسلحة نووية في بلدان أخرى. ولم تشارك قط في أي شكل من أشكال سباق التسلح النووي، ولن تشارك فيه أبداً. وهذا في حد ذاته إسهاماً رائعاً في قضية نزع السلاح النووي.

وثالثاً، ينبغي أن يبذل المجتمع الدولي جهوداً للتشجيع على بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أقرب وقت ممكن، والإسراع في بدء المفاوضات المتعلقة بوضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

وتشكل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية خطوتين مهمتين في اتجاه الحظر الكامل والإزالة التامة للأسلحة النووية. وشاركت الصين على نحو بنّاء في مفاوضات معاهدة الحظر الشامل للأسلحة النووية، ووقعت في عام ١٩٩٦ على المعاهدة، وأعلنت وقفاً اختيارياً للتجارب النووية. وتلتزم الحكومة الصينية بالتصديق على المعاهدة في أقرب وقت ممكن وستواصل بذل جهود إيجابية لهذا الغرض. ونود العمل مع المجتمع الدولي في إطار جهود مشتركة للتشجيع على بدء نفاذ المعاهدة في وقت مبكر. وتؤيد الصين بدء المفاوضات المتعلقة بوضع معاهدة بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية في أقرب وقت ممكن في المؤتمر.

ورابعاً، ينبغي أن يتبع المجتمع الدولي مبدأي الحفاظ على الاستقرار والتوازن الاستراتيجي العالمي وضمان عدم المساس بأمن الدول، لأنهما يعتبران شرطين رئيسيين للتقدم في عملية الحد من الأسلحة ونزع السلاح على الصعيد الدولي. وإذا ما اختل هذا التوازن، ستتوقف عملية الحد من الأسلحة ونزع السلاح وقد تتراجع أيضاً.

ويرى وفد الصين أن إقامة منظومات الدفاع الصاروخي يخل بالاستقرار والتوازن الاستراتيجي العالمي ويجب التخلي عنه، وأن من الواجب علينا أن نشجّع بقوة المفاوضات المتعددة الأطراف المتعلقة بمنع تسليح الفضاء الخارجي ومنع حدوث سباق التسلح في الفضاء الخارجي، وأن نسعى بنشاط إلى تحقيق الأمن الشامل، والأمن المشترك، والأمن التعاوني. واتخاذ هذه التدابير هو سبيلنا الوحيد نحو مواصلة التقدم في عملية نزع السلاح النووي وإيجاد بيئة استراتيجية ملائمة للأمن الدولي.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر سفير الصين على بيانه ودعّمه، وأعطي الكلمة الآن لممثلة الدانمرك المتحدثة باسم الاتحاد الأوروبي.

**السيدة غوناري (الدانمرك) (تكلمت بالإنكليزية):** سيدي الرئيس، يشرفني أن أتحدث باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد كرواتيا، التي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي مؤخراً، هذا البيان.

واسمحوا لي في البداية أن أهنيئكم، سيدي الرئيس، وأهنيئ الرؤساء السابقين، على حيويّكم وجهودكم الدؤوبة في سبيل المضي قدماً بأعمال المؤتمر.

وقد عرضنا في بياننا الذي أدلينا به في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ آراء الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالوضع الحالي لمؤتمر نزع السلاح. ولا يزال القلق الشديد يساورنا إزاء المآزق الدائم الذي يوجد فيه المؤتمر. ويرى الاتحاد الأوروبي أن بدء العمل الموضوعي فوراً من خلال اعتماد برنامج عمل وتنفيذه بناء على الوثيقة CD/1864 من أهم الأولويات بالنسبة للمؤتمر في الوقت الحالي. وقد تساعد المناقشات الموضوعية في بلوغ هذا الهدف. ونود أن نشكركم على تزويدنا ببرنامج المناقشات الوارد في الوثيقة CD/WP.571/Rev.1، لكننا نؤكد مرة أخرى أن هذا النهج لا يمكنه في نظرنا أن يحل أبداً محل موضوع تركيزنا الرئيسي، ألا وهو اعتماد برنامج عمل يفضي إلى بدء المفاوضات التي تشكل الولاية الرئيسية للمؤتمر. وسيمنحنا هذا النهج فرصة لإجراء تبادل آراء مفصل نسبياً بشأن أبرز المسائل المطروحة على برنامج عمل المؤتمر.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد التزامه بالجهود العالمية الرامية إلى إقامة عالم أكثر أمناً للجميع وتهيئة الظروف اللازمة لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية تحقيقاً لأهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وذلك على نحو يعزّز الاستقرار الدولي ويقوم على مبدأ توفير الأمن غير المنقوص للجميع. وتظل معاهدة عدم الانتشار تمثل حجر الزاوية في المنظومة العالمية لعدم انتشار النووي ونزع السلاح النووي. وعلى ضوء مخاطر الانتشار الحالية نحن مقتنعون بأن هذه المعاهدة باتت ضرورية أكثر من أي وقت مضى. ويجب علينا أن نحافظ على مكانتها وسلامتها. والدول إذ اعتمدت بتوافق الآراء برنامج العمل المستقبلي الوارد في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ أكدت مجدداً التزامها المشترك بالامتنال للالتزامات المنصوص عليها في معاهدة عدم الانتشار وبلوغ أهدافها.

وتؤكد هذا الالتزام المشترك مجدداً بنجاح الدورة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥، المعقودة في فيينا من ٣٠ نيسان/أبريل إلى ١١ أيار/مايو ٢٠١٢. ويناشد الاتحاد الأوروبي جميع الدول على العمل على تنفيذ جميع الإجراءات الرامية إلى تعزيز ركائز المعاهدة الثلاث دون إبطاء وعلى نحو متوازن. وتنفيذ خطة العمل مسؤولية جماعية تقع على عاتق جميع الدول الأطراف. وفي هذا السياق، يرحب الاتحاد الأوروبي باجتماعات الدول الحائزة للأسلحة النووية لمتابعة المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار، ومبادرات الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بهدف تشجيع تنفيذ الوثيقة الختامية لعام ٢٠١٠.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة توصية المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ بشأن تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط، وهو قرار ينصّ على أمور تشمل على وجه الخصوص عقد مؤتمر في عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل ومنظومات استخدامها في الشرق الأوسط. ولقد شارك الاتحاد الأوروبي بنشاط في هذه العملية من خلال تنظيمه لحلقتين دراسيتين في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١١. وفي إطار التحضير لمؤتمر ٢٠١٢ ولما بعده يتطلع الاتحاد الأوروبي إلى العمل مع ميسر المناقشات وجميع الأطراف المعنية والمهتمة، بطرق منها مبادرات بشأن متابعة الحلقة الدراسية لعام ٢٠١١.

وبالعودة إلى موضوع مناقشة اليوم، أود التشديد على أن الاتحاد الأوروبي ملتزم بمتابعة نزع السلاح النووي. ويؤكد الاتحاد الأوروبي باستمرار الحاجة إلى إجراء خفض عام في المخزونات العالمية من الأسلحة النووية، لا سيما من جانب الدول الحائزة لأكثر الترسنات، مع مراعاة مبادئ اللارجعة والقابلية للتحقق والشفافية في جميع التدابير المتخذة في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة من أجل تعزيز السلم والأمن والاستقرار في العالم. ولذلك يرحب الاتحاد الأوروبي بزيادة الشفافية التي تبديها بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية، ولا سيما الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، تجاه ما تحوزه من أسلحة نووية، ويدعو باقي الدول المعنية إلى الاقتداء بها.

ويرحب الاتحاد الأوروبي ببدء نفاذ معاهدة ستارت الجديدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي. وتنفيذ هذه المعاهدة ومواصلة الطرفين لعملية نزع السلاح النووي يمثلان مسألتين مهمتين على برنامج أعمال نزع السلاح. ويشجع الاتحاد الأوروبي الولايات المتحدة والاتحاد الروسي على مواصلة المفاوضات من أجل إجراء تخفيضات إضافية لترسانتهما النووية، بما فيها الأسلحة غير الاستراتيجية.

وتتسم معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بأهمية حاسمة فيما يتعلق بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار وتمثل أولى الأولويات بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي. ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع الدول، ولا سيما الدول المدرجة في المرفق ٢ التي لم توقع بعد على

المعاهدة ولم تصدّق عليها، إلى أن تقوم بذلك في أقرب وقت ممكن. وفي انتظار بدء نفاذ المعاهدة، يدعو الاتحاد الأوروبي جميع الدول إلى مواصلة الوقف الاختياري للتفجيرات التجريبية للأسلحة النووية وجميع التفجيرات النووية الأخرى، والإحجام عن اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يقوض موضوع المعاهدة والغرض منها.

ويولي الاتحاد الأوروبي أولوية واضحة لمسألة بدء المفاوضات فوراً بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، وهي خطوة ضرورية صوب الوفاء بالالتزامات وبلوغ الهدف النهائي المنصوص عليه في المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. وستتناول مسألة اعتماد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في بيان مستقل.

ولا يزال القلق العميق يساور الاتحاد الأوروبي إزاء تواصل الجمود في مؤتمر نزع السلاح، بما في ذلك استمرار الإخفاق في التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج العمل رغم المحاولات الأخيرة لبلوغ توافق في الآراء. ونشجع رؤساء الدورة هذا العام على مواصلة العمل بنشاط لكسر هذا الجمود أثناء مناقشة أبرز المواضيع الواردة في البرنامج، ونؤكد لهم التزامنا وتعاوننا الكاملين.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر ممثلة الدانمرك، المتحدث باسم الاتحاد الأوروبي، على بيانها وكلماتها الرقيقة.

وأعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

**السيد أسكير (تركيا) (تكلم بالإنكليزية):** سيدي الرئيس، إننا فهمنا من العرض المقدم في الجلسة العامة في الأسبوع الماضي، أنه سيكون بوسعنا إبداء آرائنا بشأن مشروع برنامج الأنشطة هذه الجلسة. وسمحوا لي أن أقدم ثلاث ملاحظات موجزة في هذا الصدد. ولن أطيل لأفسح المجال للوفود الأخرى، أو على الأقل لأكبر عدد ممكن من الوفود، من أجل التعبير عن رأيها.

وأولاً، إننا درسنا هذا المشروع بدقة ونتطلع إلى مواصلة المناقشات بشأن مختلف البنود. ولقد ذكر من قبل أن هذه الوثيقة تمثل ثمرة مشاورات الرئيس أو الرؤساء الستة للدورة. وإذا كان هذا الأمر يعني أن الرئيس أجرى محادثات ثنائية، فإنني يجب أن أؤكد أن تركيا لم تكن ضمن الوفود التي أخذ رأيها.

وثانياً، سيدي الرئيس، نقترح إضافة بند جديد إلى برنامج الأنشطة، وهو البند المتعلق بإنعاش المؤتمر. ونحن في الواقع نتطلع إلى مناقشته، لأن المؤتمر في حاجة واضحة إلى إنعاش. ولتوضيح الأمور بجلاء للمؤتمر وتصويبها، لا يعني مفهوم إنعاش المؤتمر بالنسبة إلى تركيا سوى بدء المفاوضات لا غير. وينبغي أن نسترشد بفقرات منطوق القرار ٦٦/٦٦ فيما يتعلق بما ينبغي مناقشته تحت هذا البند.

وأخيراً، سيدي الرئيس، إن وفد بلدي لائق في أن رؤساء المؤتمر الحاليين والمقبلين سيواصلون بذل قصارى جهدهم للتوصل إلى برنامج عمل توافقي يمهّد الطريق لإجراء مفاوضات. ويبقى هذا الأمر هو الأولوية الأولى لتركيا. فسائر أنواع المناقشات، بصرف النظر عما إذا كانت تدور في جلسات علنية رسمية أم لا، لا يمكن أن تعتبر بديلاً للمفاوضات الرسمية.

وختاماً سيدي الرئيس، سوف نقدم آراءنا المفصلة بشأن مسألة إنعاش المؤتمر عند تناول هذا البند من المناقشة، إلى جانب جميع البنود الأخرى.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر ممثل تركيا على بيانه.

وللتوضيح فقط: جرت المشاورات مع المجموعات الإقليمية ومع الرؤساء الخمسة الآخرين لهذه الدورة. ولم يجر هذا الوفد مشاورات ثنائية. والوفود التي أرادت التعليق فقط هي التي اتصلت بنا ولكننا لم نقم إطلاقاً بأي مشاورات ثنائية معها بشأن المشروع. وأجريت مشاورة جماعية مع مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى، وكانت تركيا ممثلة فيها، ولكن لم تجر هناك أي مشاورة ثنائية منفصلة مع هذه البلدان. وكما هو واضح، من المستحيل من الناحية اللوجستية أن نقوم بذلك. لذا أرجو أن تحيطوا علماً بما سلف، لكننا من جانبنا أحطنا علماً ببيانكم. وأعطي الكلمة الآن لسفير باكستان.

**السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالإنكليزية):** سيدي الرئيس، أود بداية أن أهنيئكم على تولي رئاسة المؤتمر، كما أود أن أعرب لكم عن تقديرنا لجهودكم التي أفضت إلى اعتماد برنامج الأنشطة هذا الذي نبدأ العمل بموجبه اليوم.

وبخصوص برنامج الأنشطة، فقد أخذت الكلمة للتعبير عن آرائنا بشأن نزع السلاح النووي، الذي لا يشكل فقط أهم بند على برنامج الأعمال ولكن لأنه بالفعل سبب وجود مؤتمر نزع السلاح.

فقد أنشئ المؤتمر وفقاً للفقرة ١٢٠ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح بصفته "محفلًا وحيداً متعدد الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح". وبالفعل، فقد ذكر الباعث الدولي الأساسي الذي أفضى إلى اعتماد تلك الوثيقة في الفقرة الأولى من الديباجة حيث أعربت الجمعية العامة عن هلعها لاستمرار وجود الأسلحة النووية بوصفها خطراً على بقاء البشرية. وفي حين أعلنت الفقرة ١٩ أن نزع السلاح بصورة عامة وتامة هو الهدف الأسمى لعملية نزع السلاح، فقد دعت أيضاً إلى اتخاذ "تدابير صادقة" لنزع السلاح، آخذة في اعتبارها احتياجات الدول إلى الأمن. وعلاوة على ذلك، أكدت الفقرة ٢٠ أن "من بين هذه التدابير، تحظى التدابير الفعالة لنزع السلاح النووي ومنع اندلاع الحرب النووية بالأولوية القصوى".

لذا، ليس لوفد بلدي أي شك بخصوص المسألة ذات الأولوية القصوى في عمل المؤتمر. وقناعتنا تجاه نزع السلاح النووي راسخة بقوة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة التي خصصت لنزع السلاح، وهي وثيقة اعتمدت بتوافق الآراء في الجمعية العامة.

وتشارك باكستان، في إيلائها الأولوية القصوى لنزع السلاح النووي، موقف مجموعة الـ ٢١ التي تضم نصف أعضاء المؤتمر، وهو موقف تتبناه أيضاً حركة عدم الانحياز، وهي مجموعة تضم ١١٨ دولة عضواً في الأمم المتحدة. غير أن الدعوة إلى بدء التفاوض على اتفاقية بشأن الأسلحة النووية لم تتم تلبيتها بعد. ومن الواضح أن هناك دولاً لا ترغب في بدء التفاوض على هذه المسألة، رغم انقضاء ما يزيد عن ثلاثة عقود. ومن المثير للاهتمام أن الدول التي فرضت جموداً على مسألة نزع السلاح النووي هذه هي أكثر الدول حماساً في التباكي على ركود الآلية الدولية لنزع السلاح.

وعندما عرض الأمين العام للأمم المتحدة، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، مقترحاً من خمسة نقاط باعتباره مساهمة منه في إنعاش آلية نزع السلاح الدولية، كان أول اقتراح له حث الدول الحائزة للأسلحة النووية على الوفاء بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار بخوض مفاوضات بشأن التدابير الفعالة لنزع السلاح النووي. ويجب ألا ننسى أن هذه المسؤولية الواقعة على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية لا تتبع فقط من معاهدة عدم الانتشار. ذلك أن الفقرة ٦٥ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى تفرض التزامات مماثلة على تلك الدول، وبالفعل أُلقت الفقرة ٤٨ من تلك الوثيقة على كاهل تلك الدول مسؤولية خاصة عن بلوغ أهداف نزع السلاح النووي. بيد أن الواقع هو انقضاء ثلاثة عقود دون أن يتسنى للمؤتمر مجرد الشروع في التفاوض على هذه المسألة وهي أهم مسائل نزع السلاح. وبتكرار رفض الدول التفاوض بشأن نزع السلاح النووي، لا يسعنا إلا أن نتساءل عما إذا كان نزع السلاح النووي سرباً متعمداً دائم التضليل - أي واحة هي من البعد عنا اليوم ما كانت عليه قبل عقود، لا يراد بها سوى جعل التمييز الكامن في معاهدة عدم الانتشار أكثر استساغة بالنسبة إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

وبينما لا يزال العالم منكباً على تخفيض عدد الأسلحة النووية، يبدو في أحيان كثيرة أننا نغفل الجوانب النوعية لنزع السلاح النووي. ففي القرن الحادي والعشرين، لا يقتصر سباق الأسلحة على العدد بل يتوخى أيضاً حيازة أذكى الأسلحة وأكثرها تطوراً من الناحية التكنولوجية. وتحسباً لتأثيرات التطورات التكنولوجية السريعة، أعلنت الفقرة ٣٩ من الوثيقة الختامية أن "تدابير نزع السلاح النوعي والكمي مهمة لوقف السباق نحو التسلح. ويجب أن تشمل الجهود المبذولة في هذا الصدد التفاوض بشأن تقييد ووقف التحسين النوعي للأسلحة، لا سيما أسلحة الدمار الشامل". وتمشياً مع أهمية هذا الإعلان اعتبرت الفقرة ٥٠ من الوثيقة

ذاتها أن وقف التحسين والتطوير النوعيين لمنظومات الأسلحة النووية هو الخطوة الرئيسية اللازمة لبلوغ هدف نزع السلاح النووي.

ومن جهة أخرى، وبخلاف الإعلانات والأهداف المعروضة أعلاه واصلت بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية استثمار مبالغ هائلة في تطوير تكنولوجيات معقدة وتحديث ترساناتها ومنظوماتها ووسائل إطلاقها النووية. فمن الناحية النووية شهدت الأسلحة النووية انتشاراً عمودياً ضخماً تسبب في تفاقم سباق الأسلحة.

وتواصل بعض القوى النووية العظمى تطبيق سياسات قائمة على مبدأ الردع النووي رغم نهاية الحرب الباردة قبل عقدين. فكيف لهذه الدول أن تدّعي أن البيئة العالمية الحالية ملائمة لإحراز تقدم في مجال نزع السلاح النووي وهي التي أظهرت رغبة لا نهاية لها في حيازة أسلحة نووية أكثر قوة وفتكاً؟ ولا تقل تورطاً عنها شريكاتها من الدول المستفيدة من توسع الردع النووي والتي لا تتورع عن إعطاء الدروس للدول الأخرى بشأن الأسلحة النووية. ورفض هذه الدول بدء مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي بينما تدعي التزامها بمبدأ "عدم التسامح" أمر أقل ما يقال عنه إنه مذهل. ولا يمكن تفسير هذا الانقسام بين التزامات هذه البلدان وأفعالها إلا بكونه تعبير سافر عن ازدواج المعايير.

ويوجد مع ذلك بعد آخر للمخاطر الناجمة عن استمرار وجود الأسلحة النووية وتحديثها. ففكرة أن هذه الأسلحة يمكن في الواقع أن تستخدم حتى ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية فكرة ليست مستهجنة من الناحية الأخلاقية فحسب بل إنها تشكل انتهاكاً صارخاً لميثاق الأمم المتحدة. وتلزم المادة ٢ من الميثاق الدول بعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ويشمل هذا الإلزام استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وبالفعل نصت الفتوى المرجعية الصادرة عن محكمة العدل الدولية في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦ على أن "التهديد باستخدام الأسلحة النووية أو استخدامها يعد منافياً بوجه عام لقواعد القانون الدولي المنطبقة في أوقات النزاع المسلح وخاصة مبادئ القانون الإنساني وقواعده".

وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق بعمليات التصويت على كل واحدة من مسائل نزع السلاح النووي السبع المعروضة على المحكمة، صوّتت القضاة بالإجماع وأكّدوا أن "هناك التزاماً قائماً بالسعي بحسن نية إلى إجراء مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي بكافة جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة والوصول بتلك المفاوضات إلى نتيجة".

سيدي الرئيس، ليس لأي مسألة أهمية تفوق أهمية نزع السلاح النووي. وتعتقد باكستان، إلى جانب سائر الدول الأطراف في حركة عدم الانحياز، أن المؤتمر ينبغي أن يتخذ إجراءات بناء على التزامه بالتفاوض على اتفاقية بشأن نزع السلاح النووي دون المزيد من الإبطاء إذا كان يريد تبرير السبب في وجوده.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير باكستان على بيانه وعلى عباراته الرقيقة. والآن، أعطي الكلمة إلى ممثل الهند.

السيد فيبول (الهند) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، يود وفد الهند أن يعرب لكم عن تقديره للجهود التي تبذلونها لتنظيم المناقشات في مؤتمر نزع السلاح عن القضايا المدرجة في جدول أعماله. ونود التذكير بالبيان الذي أدلى به سفير بلدنا أمام الجلسة العامة يوم ١٥ أيار/مايو حيث أجمعنا آراءنا في مختلف بنود جدول الأعمال ذات الأولوية. واسمحوا لي أن أتناول بإيجاز مسألة نزع السلاح النووي التي هي موضوع حديثنا اليوم.

إن الهند تعلق أولوية قصوى على مسألة نزع السلاح النووي على نطاق العالم، على نحو غير تمييزي وقابل للتحقق، ويحظى هذا المبدأ بدعم قوي ودائم في بلدنا. ففي عام ١٩٨٨، قدم رئيس الوزراء آنذاك، راجيف غاندي، إلى الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح خطة عمل من أجل عالم خال من الأسلحة النووية والعنف. ووضعت خطة العمل رؤية وخريطة طريق لبلوغ هدف نزع السلاح النووي بطريقة شاملة، دون تمييز، في إطار زمني محدد، مقسمة على مراحل، وقابلة للتحقق. ولا تزال ملتزمين بهدف هذه الخطة وتحقيق رؤيتها.

إن إزالة الأسلحة النووية كلياً هدف يتطلع إليه المجتمع الدولي منذ مدة طويلة. ودعت الجمعية العامة، في قرارها الأول، المعتمد بالإجماع في عام ١٩٤٦، إلى نزع الأسلحة الذرية وغيرها من الأسلحة التي يمكن تحويلها إلى أسلحة دمار شامل من الترسنات الوطنية. يضاف إلى ذلك أن الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى، وهي الوثيقة الوحيدة التي اعتمدها المجتمع الدولي بتوافق الآراء، تولى الأولوية القصوى لنزع السلاح النووي.

ونعتقد أن هدف نزع السلاح النووي يمكن تحقيقه بعملية تدريجية مدعّمة بالتزام عالمي وبإطار متعدد الأطراف متفق عليه يتسم بالشمولية وعدم التمييز. ونعتقد بالخصوص أنه ينبغي إجراء حوار جدي بين جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية من أجل بناء الثقة وتقليل مكانة الأسلحة النووية في الشؤون الدولية والعقائد الأمنية.

ويلزم إتباع خطوات تدريجية لنزع الشرعية عن الأسلحة النووية من أجل تحقيق هدف إزالتها كلياً. ومما يتسم بأهمية خاصة في هذا الصدد التدابير التي ترمي إلى الحد من المخاطر النووية الناشئة عن استعمال الأسلحة النووية استعمالاً عارضاً أو غير مأذون به، وإلى زيادة القيود المفروضة على استعمال الأسلحة النووية، وإنهاء حالة التأهب. وقد عبرت القرارات التي قدمتها الهند إلى اللجنة الأولى للجمعية العامة عن عدد كبير من هذه المقترحات، وتحظى تلك القرارات بدعم دولي متزايد. واقترحت الهند في ورقة العمل CD/1816، التي قدمتها إلى المؤتمر في شباط/فبراير ٢٠٠٧، عدداً من تلك التدابير، مثل تحديد التأكيد على الالتزام الصريح من جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بهدف إزالة الأسلحة النووية كلياً، وتدابير قانونية محددة مثل إبرام اتفاق عالمي بشأن عدم المبادأة بالاستخدام.



وتتحمل البلدان التي تملك أكبر الترسانات النووية مسؤولية خاصة للتقدم في مجال نزع السلاح النووي. ونرحب في هذا الصدد بالتصديق على معاهدة ستارت الجديدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي. وينبغي مواصلة الجهود الرامية لإحداث الزخم اللازم لتحقيق الهدف المنشود وهو وجود عالم خال من الأسلحة النووية.

ولما كان مؤتمر نزع السلاح هو المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد، فإنه يتحمل المسؤولية الثقيلة للتقدم صوب تحقيق هدف إزالة الأسلحة النووية كلياً. وتظل الحاجة إلى التقدم صوب هذا الهدف مهمة اليوم كما كانت منذ ثلاثة عقود عندما أعلنت الدورة الاستثنائية أن البند الخاص بترع السلاح النووي ينبغي أن تكون له الأولوية في برنامج عمل المجتمع الدولي لترع السلاح. وتظل الهند مستعدة للتعاون مع غيرها للمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي في مؤتمر نزع السلاح.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر ممثل الهند على بيانه وعباراته الرقيقة. والآن، أعطي الكلمة إلى سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية.

**السيدة كنيدي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية):** سيدي الرئيس، شكراً على وضعكم جدولاً زمنياً للمواضيع المطروحة على المؤتمر. وهدفنا جميعاً بالطبع، كما ذكر كثيرون، هو التوصل، بتوافق الآراء، إلى برنامج عمل يسمح بإجراء مفاوضات. وينبغي أن يكون الهدف من هذه المفاوضات هو وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وهو هدف طالما رافقنا منذ الدورة الاستثنائية التي عقدت في عام ١٩٧٨، وهذا أيضاً ما أشار إليه كثيرون.

ولقد قدمت الولايات المتحدة الأمريكية مؤخراً بياناً مفصلاً بشأن نزع السلاح في الدورة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥ التي عقدت في فيينا، ويتصل هذا البيان مباشرة بمناقشتنا اليوم. ولذلك، اسمحوا لي أن أقدم ملخصاً لبعض البنود الأساسية من أهدافنا المسجلة في مجال نزع السلاح.

فيتذكر كثيرون منكم الخطاب الذي ألقاه الرئيس أوباما في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ في براغ، الذي سلط فيه الضوء على الأخطار النووية التي تهدد العالم في القرن الحادي والعشرين، والذي أعلن فيه أنه للتغلب على هذه التهديدات، تؤكد الولايات المتحدة مجدداً التزامها الدائم بأن "تسعى إلى تحقيق السلام والأمن في عالم خال من الأسلحة النووية". وفي خطاب آخر في آذار/مارس في سيول، أكد الرئيس أوباما دعم الولايات المتحدة لهذا الهدف، وأشار إلى الخطوات العملية التي ستتخذها الولايات المتحدة على المدى القريب لتحقيق هذا الهدف.

إن الولايات المتحدة تنفذ ما تقوله فيما يتعلق بترع السلاح النووي. فما فتئت تقلص مخزونها من الأسلحة النووية منذ أكثر من أربعة عقود. وبحلول أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩،

قلصت مخزونها من تلك الأسلحة بنسبة ٨٤ في المائة فبلغ نحو ٥ ٠٠٠ رأس نووية من مجموع بلغ ٣١ ٠٠٠ رأس نووية في عام ١٩٦٧. وعند تنفيذ معاهدة ستارت الجديدة بالكامل، ستبلغ القوات النووية الاستراتيجية للولايات المتحدة والاتحاد الروسي أدنى مستوى لها منذ الخمسينات. يضاف إلى ذلك أن الرئيس أوباما، عندما وقّع معاهدة ستارت الجديدة في نيسان/أبريل ٢٠١٠، تعهد بأن تسعى الولايات المتحدة إلى إبرام اتفاق آخر مع الاتحاد الروسي لتقليص جميع فئات الأسلحة النووية بنسبة كبيرة.

وتجري الولايات المتحدة الآن تحليل المتابعة المطلوب في "مراجعة الوضع النووي في عام ٢٠١٠" من أجل تحديد أهداف التخفيضات النووية في المستقبل. بما يتماشى مع المتطلبات الاستراتيجية. وعن التحديث، اسمحوا لي أنؤكد بأوضح العبارات أن "مراجعة الوضع النووي" استبعدت إنتاج رؤوس نووية جديدة في الولايات المتحدة كما استبعدت تحديد مهام وقدرات جديدة للرؤوس الحربية القائمة.

وأثبتت الولايات المتحدة أيضاً ريادتها بواسطة تدابير الشفافية من جانب واحد. ومن الأمثلة على ذلك كشفها في عام ٢٠١٠ عن أرقام مخزونات الأسلحة النووية والإعلان في "مراجعة الوضع النووي" عن تقليص دور الأسلحة النووية في استراتيجية الولايات المتحدة الوطنية. يضاف إلى ذلك أن المجتمع النووي في الولايات المتحدة يستكشف الخطوات التقنية اللازمة لضمان اللارجعة والقابلية للتحقق والشفافية بوصفها الركائز الأساسية لترع السلاح النووي.

ومنذ المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، انتظمت لقاءات الدول الخمس الأعضاء في معاهدة عدم الانتشار الحائزة للأسلحة النووية لمناقشة التزاماتها في إطار خطة عمل المعاهدة. وبعد مؤتمري لندن في عام ٢٠٠٩ وباريس في عام ٢٠١١ للدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، ستستضيف الولايات المتحدة مؤتمراً آخر من هذا القبيل في واشنطن بين ٢٧ و٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢، وهذا ما أعلنه قبل قليل في الجلسة الأولى للجنة التحضيرية لمعاهدة عدم الانتشار.

وعن التجارب النووية، تسعى إدارة أوباما إلى تمهيد الطريق أمام مجلس الشيوخ لإعادة النظر بصورة إيجابية في معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وغني عن البيان أن الولايات المتحدة تطبق وفقاً اختيارياً لتجارب التفجيرات النووية منذ عام ١٩٩٢.

وعن المواد الانشطارية، لم تنتج الولايات المتحدة اليورانيوم العالي التخصيب لصنع الأسلحة منذ عام ١٩٦٤ أو البلوتونيوم لصنع الأسلحة منذ عام ١٩٨٨، وتعاونت مع الاتحاد الروسي سنوات كثيرة لإزالة فائض مخزونات اليورانيوم العالي التخصيب والبلوتونيوم التي قد تستخدم في صنع رؤوس نووية. وفي تموز/يوليه ٢٠١١، نفذت الولايات المتحدة والاتحاد الروسي اتفاق إدارة البلوتونيوم والتخلص منه والبروتوكولين الملحقين به لعامي ٢٠٠٦ و٢٠١٠ بشأن التزام كل طرف بالتخلص من ٣٤ طناً مترياً من فائض البلوتونيوم الذي يمكن

استخدامه في صنع أسلحة نووية. وهذا القدر يكفي لصنع ١٧ ٠٠٠ سلاح نووي. وتظل الولايات المتحدة على عهدها باستكمال الاتفاق مع الاتحاد الروسي والوكالة الدولية للطاقة الذرية لتمكين الوكالة من التحقق من برامج التخلص لدى كل طرف.

والآن، ونحن نقلص مخزوننا من المواد الانشطارية، تظل الولايات المتحدة ملتزمة بالتفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية التي تستخدم في صنع الأسلحة النووية والمواد النووية المتفجرة الأخرى باعتبارها الخطوة الأساسية والمنطقية المتعددة الأطراف التالية لترع السلاح النووي وإجراء المزيد من التخفيضات على مستوى العالم مستقبلاً.

إن تنفيذ جدول أعمال براغ الذي طرحه الرئيس أوباما وخطة عمل معاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠١٠ جارٍ على قدم وساق. وقد أحرز تقدم كبير، ولكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. وعلى مؤتمر نزع السلاح أن يؤدي ما عليه لتحقيق التقدم في نزع السلاح، بدءاً بهذه المرحلة المصيرية المقبلة التي سنتناولها بالتفصيل في الجلسة العامة في الأسبوع القادم.

واسمحوا لي في النهاية بأن أحتفي بزميلينا الجديدين من الجزائر وماليزيا.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية على بيانها وعلى عباراتها الرقيقة. والآن، أعطي الكلمة إلى سفير فرنسا.

**السيد سيمون - ميشيل (فرنسا) (تكلم بالفرنسية):** سيدي الرئيس، اسمحوا لي بداية، وأنا أتناول الكلمة للمرة الأولى في ظل رئاستكم، أن أؤكد لكم دعمي الكامل وأن أهنئكم على التعاون الرائع بين الرؤساء الستة لمؤتمر نزع السلاح.

وتود فرنسا أن تضم صوتها إلى البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي.

سيدي الرئيس، إن برنامج الأنشطة الذي تقترحونه علينا ملائم جداً ومن المتوقع أن يسمح لجميع أعضاء هذه الهيئة، إضافة إلى الدول المراقبة، ببحث القضايا المدرجة في جدول الأعمال الذي اعتمد في السنة الماضية في ظل رئاسة إكوادور. وستشارك فرنسا بهمة في هذه المناقشات. وواضح لدي أن المناقشات المواضيعية التي سنعدها ينبغي ألا تحل محل اعتماد برنامج عمل لمؤتمر نزع السلاح في أقرب وقت ممكن. وينبغي أن يسمح برنامج العمل هذا لمؤتمر نزع السلاح بتنفيذ المهمة التي ألقيت على عاتقه وهي التفاوض بشأن اتفاقات نزع السلاح. وينبغي أن يستند هذا البرنامج إلى الوثيقة CD/1864. إنه البرنامج الوحيد الذي اعتمد بتوافق الآراء منذ أكثر من ١٥ عاماً. وينبغي أن يستند أيضاً إلى العمل الممتاز الذي أنجزته الجزائر في عام ٢٠٠٩. وينبغي أن يعطي للتفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية اللازمة لصنع الأسلحة النووية الأولوية التي تناسب الصبغة الملحة لهذا التفاوض، على النحو المبين في قرار مجلس الأمن ١٨٨٧ (٢٠٠٩)، والإجراء ١٥ لخطة عمل

الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، والقرار الذي تعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة سنوياً.

سيدي الرئيس، إن الإجراءات التي تتخذها فرنسا والالتزامات التي تقطعها على نفسها في مجال نزع السلاح النووي واضحة. فهي لم تشارك قط في أي سباق للتسلح النووي. وتطبق مبدأ التقيد الصارم بحد الكفاية، أي أنها تبقى ترسانتها في أدنى حد ممكن يتماشى مع السياق الاستراتيجي. ثم إن الردع الفرنسي، الذي يتعلق بالحالات القصوى للدفاع عن النفس فقط، لا يتعارض مع مبادئ القانون الدولي الإنساني المشار إليها في الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية في عام ١٩٩٦.

لقد فرغ بلدي في نهاية العام الماضي من تقليص العنصر الجوي لقوات الردع النووي المعلن عنه في عام ٢٠٠٨ بمقدار الثلث. وفككت فرنسا من قبل كلياً العنصر أرض - أرض لقوات الردع النووي - الصواريخ والرؤوس الحربية الاستراتيجية ودون الاستراتيجية على حد سواء - وثلث عنصر الغواصات من ردها النووي. وعلى مدى ١٥ عاماً فقط، قلصت فرنسا عدد رؤوسها النووية بمقدار النصف فبلغ أقل من ٣٠٠ رأس نووي.

وتوقفت فرنسا عن إنتاج البلوتونيوم لصنع الأسلحة النووية في عام ١٩٩٢ واليورانيوم عالي التخصيب في عام ١٩٩٦، وفككت المنشآت ذات الصلة، ويمثل ذلك مصروفات جارية تبلغ نحو ٦ مليارات يورو. ولقد زار بعضكم موقعي بيرلات وماركول ولاحظوا أن عمليات التفكيك لا رجعة فيها. وندعو جميع البلدان المعنية، ريثما تُبرم معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية اللازمة لصنع الأسلحة النووية، إلى أن تتقيد، مثل فرنسا، بوقف اختياري فوري لإنتاج هذه المواد وأن تتخذ إجراءات لا رجعة فيها مماثلة. وكانت فرنسا، إلى جانب المملكة المتحدة، أول دولة حائزة للأسلحة النووية تصدق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتفكك موقعها للتجارب النووية، وهذا أيضاً بطريقة لا رجعة فيها.

وتقتزن هذه الجهود الوطنية، التي ييسرها السياق الاستراتيجي، بتدابير جماعية اتخذها الدول النووية الأخرى الأطراف في معاهدة عدم الانتشار.

ولم تدخر فرنسا جهداً، مع الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن المشاركة لها في اللقاءات الثلاثة التي عقدت في جنيف في آب/أغسطس الماضي وفي نيويورك على هامش أعمال اللجنة الأولى، لاستكمال المفاوضات المتعلقة بالبروتوكول الملحق بمعاهدة بانكوك بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا من أجل التوقيع عليه قريباً. وسيلبلغ عدد الدول التي ستنتهي إلى المنطقة الخالية من الأسلحة النووية نتيجة لذلك نحو ١٠٠ دولة. وستسمح مناطق كهذه بتدوين ضمانات الأمن التي قدمتها فرنسا، ودول أخرى حائزة للأسلحة النووية، في الإعلان القانوني المشار إليه في قرار مجلس الأمن ٩٨٤ (١٩٩٥)، في الصكوك المتعددة الأطراف. وفي الختام، تؤيد فرنسا في هذا الصدد

تنظيم مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، عملاً بالوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار، في عام ٢٠١٢.

ونظمت فرنسا الاجتماع الأول للدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن المعني بمتابعة المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار في باريس في ٣٠ حزيران/يونيه و١ تموز/يوليه الماضي. وسمح هذا المؤتمر بتعزيز التشاور والثقة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والتأكيد مجدداً على اعتزامها مواصلة اتخاذ تدابير ملموسة من أجل التقيد التام بالتزاماتها المنصوص عليها في معاهدة عدم الانتشار. وسمح هذا المؤتمر بتعزيز الشفافية والثقة اللتين لا بد منهما لمواصلة نزع السلاح. وأنشئ فريق معني بالمصطلحات، وسنجتمع مجدداً في واشنطن في يومي ٢٨ و٢٩ حزيران/يونيه القادمين.

سيدي الرئيس، إن نزع السلاح يعتمد قبل كل شيء على الثقة المتبادلة بين الدول ومفهوم الأمن العام. فلا يمكن اتخاذ قرار بشأنه بمعزل عن السياق الاستراتيجي الذي نتحرك فيه. وهذا يعني أنه ينبغي إيجاد حل عاجل لأزمة الانتشار، فبدون ذلك لا يمكن أن يتقدم نزع السلاح، وينبغي إدراج جهودنا في مجال نزع السلاح النووي في الإطار الأعم لترع السلاح الشامل والكامل. ومن ثم ينبغي أخذ أسلحة الدمار الشامل الأخرى (الكيميائية والبيولوجية) ونزع السلاح التقليدي والتحكم فيها في الأسلحة التقليدية في الاعتبار. وسنعود إلى مسألة نزع السلاح الشامل والكامل هذه لاحقاً. ولا تزال فرنسا، أكثر من أي وقت مضى، ملتزمة بمواصلة جهودها لإقامة عالم أكثر أمناً للجميع وتهيئة الظروف اللازمة لوجود عالم خال من الأسلحة النووية، وفقاً لأهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وعلى نحو يعزز الأمن الدولي بناء على مبدأ الأمن غير المنقوص للجميع.

إن السياق ناضج الآن لتحقيق المزيد من التقدم على مراحل. ولقد سعى مؤتمر نزع السلاح، عند التفاوض بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، إلى الحد من تحسين نوعية الأسلحة النووية. ونرحب بتصديق عدد من الدول مؤخراً على هذه المعاهدة، وندعو جميع الدول التي لم تصدق عليها بعد، خاصة تلك المدرجة في المرفق ٢، إلى أن تقوم بذلك. بيد أن المرحلة المقبلة هي مرحلة الحد من حجم الترسنات عن طريق منع إنتاج المواد الخام اللازمة لصنع الأسلحة، أي عن طريق منع إنتاج المواد الانشطارية.

إن التفاوض من الأمور الحتمية الموكولة إلينا من مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، وهو أيضاً التزام يقع على عاتق الأغلبية الساحقة منا في إطار خطة العمل التي اعتمدها المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار. وعلينا أن نجد وسيلة للتقيد به. إن الطريق المسدود الذي يوجد فيه المؤتمر يبعث على القلق.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير فرنسا على بيانه وعلى عباراته الرقيقة. والآن أعطي الكلمة إلى سفير اليابان.

**السيد أمانو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية):** سيدي الرئيس، لما كانت هذه هي المرة الأولى التي أتناول فيها الكلمة في ظل رئاستكم، اسمحوا لي أن أهنئكم بتوليكم هذا المنصب الرفيع. وتعتقد حكومة اليابان أن الاتفاق على برنامج عمل أمر ضروري لإحراز تقدم وتحقيق الآمال العريضة للمجتمع الدولي، وهي تقدر جميع الجهود التي تبذلونها لتنظيم هذه المناقشات الموضوعية بشأن القضايا الأساسية. وأؤكد لكم دعم وفد بلدي الكامل لرئاستكم مؤتمر نزع السلاح.

ولقد تحقق عدد من الإنجازات مؤخراً في مجال نزع السلاح النووي، وبالخصوص تصديق الدولتين الحائزتين لأكبر ترسنتين نوويتين، الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، على معاهدة ستارت الجديدة، وإعلان فرنسا والمملكة المتحدة خفض ترسنتيهما النوويتين من جانب واحد. يضاف إلى ذلك إنشاء الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية فريقاً عاماً لإعداد مسرد متفق عليه لتعريف المصطلحات النووية الرئيسية. وترحب اليابان بهذه التدابير الطوعية وتشجع الدول الحائزة للأسلحة النووية على مواصلة التقدم في هذا المجال.

بيد أنه على الرغم من هذه التطورات، يلزم أن تسعى جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى نزع السلاح على المستوى الثنائي لتحقيق الهدف المنشود وهو عالم خال من الأسلحة النووية. ولبلوغ هذه الغاية، تعتقد اليابان أنه يلزم اتخاذ تدابير عملية وفعالة على مراحل. ونود في هذا الصدد المشاركة، من منظور أوسع، في مناقشات بشأن شكل الإطار المتعدد الأطراف لنزع السلاح النووي أو الاتفاقية المتعلقة بالأسلحة النووية في المرحلة النهائية من نزع السلاح النووي. بيد أنه لا يمكن إزالة هذه الأسلحة كلياً بين عشية وضحاها أو باتفاقية واحدة، ويتطلب الأمر عملية تراكمية. وفي هذا الصدد، نرى أن الخطوتين التاليتين أشد الخطوات إلحاحاً.

أولاً، كما ذكرت في الجلسة العامة السابقة، توافق اليابان على أن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية هو الخطوة المنطقية المقبلة لإقامة عالم خال من الأسلحة النووية يسوده السلام والأمن. وسأتناول هذا الموضوع بمزيد من التفصيل في جلسة أخرى.

ثانياً، نرى أن دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز التنفيذ أمر جوهري. ونود أن نغتني هذه الفرصة للترحيب بتصديق إندونيسيا على هذه المعاهدة في شباط/فبراير من هذا العام. واغتنمنا جميع الفرص المتاحة لحث الدول غير الأطراف، لا سيما تلك المدرجة في المرفق ٢، على التوقيع في أقرب وقت ممكن على المعاهدة والتصديق عليها؛ ونعتزم مواصلة هذه الأنشطة. ونحث أيضاً جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على الإبقاء على الوقف الاختياري للتجارب؛ وندعو جميع الدول إلى الامتناع عن أي تجارب إلى حين دخول المعاهدة حيز التنفيذ.

وريشما يتحقق نزع السلاح النووي المتعدد الأطراف على الصعيد العالمي، ندعو أيضاً جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى أن تسارع إلى الالتزام بخفض ترساناتها النووية أو عدم زيادتها على الأقل.

وفي سياق التدابير المتعددة الأطراف العملية والفعالة المماثلة، ترى اليابان أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مهمة للغاية. وتعلق اليابان في هذا السياق أهمية كبيرة على الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، التي تتضمن تدابير محددة في مجال نزع السلاح النووي. وتدعو خطة العمل الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى أن تفي بتعهداتها القاطع بإزالة جميع ترساناتها النووية وبذل المزيد من الجهد لتقليص جميع أنواع الأسلحة النووية. ويكتسي الإجراء الخامس أهمية خاصة في هذا الصدد لأنه يدعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى المسارعة في تحقيق تقدم ملموس في الخطوات المؤدية إلى نزع السلاح النووي وتقديم تقرير عن مساعيها إلى دورة اللجنة التحضيرية لعام ٢٠١٤. ونحث الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية على الوفاء بهذا الالتزام.

وينبغي ألا تقتصر هذه الجهود على الدول الخمس المذكورة. فاليابان تدعو الدول الثلاث غير الأطراف في معاهدة عدم الانتشار إلى أن تنضم بسرعة ودون قيد أو شرط إلى المعاهدة بصفتها دولاً غير حائزة للأسلحة النووية، وأن تنقيد إلى حين انضمامها بأحكام المعاهدة وتتخذ إجراءات عملية لدعمها. ونود أيضاً التأكيد على أن تطبيق مبادئ اللارجعة والقابلية للتحقق والشفافية أمر أساسي عند تنفيذ أي تدبير من تدابير نزع السلاح النووي. ومن بين هذه المبادئ، يكتسي تحقيق الشفافية أهمية بالغة في هذه المرحلة باعتباره من تدابير بناء الثقة التي يمكن من خلالها إيجاد بيئة أمنية عالمية مستقرة. ونشجع في هذا الصدد جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على أن تتفق في أقرب وقت ممكن على نموذج الإبلاغ الموحد الذي دعت إليه خطة عمل معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ وأعيد التأكيد عليه في الوقائع الموجزة الدورة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥ التي عقدت هذا الشهر في فيينا. ونشجع أيضاً جميع الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية على القيام بذلك.

وتواصل اليابان تعاونها مع البلدان الأعضاء في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح لتقديم مقترحات عملية وملموسة والتعبير عن إرادتها السياسية في الاستمرار في تنفيذ خطة عمل معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠.

وقبل أن أختتم بياني، أود التأكيد على أهمية الجانب النوعي لنزع السلاح النووي. فالدول الحائزة للأسلحة النووية مدعوة في هذا الصدد إلى أن تلتزم بسرعة قصد التقليل من دور الأسلحة النووية وأهميتها في جميع المفاهيم والمذاهب والسياسات العسكرية والأمنية.

إن اليابان ملتزمة كلياً بإزالة جميع الأسلحة النووية، ونعتزم، من هذا المنطلق، مواصلة تعزيز الخطوات العملية والتدابير الفعالة لتحقيق هذا الهدف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير اليابان على بيانه، وعلى عباراته الرقيقة ومشاركته الإيجابية ودعمه الخاص بصفته المنسق الإقليمي لمجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى.

والآن، أعطي الكلمة إلى ممثل إيران.

السيد داريائي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، لما كانت هذه هي المرة الأولى التي أتناول فيها الكلمة في ظل رئاستكم، اسمحوا لي أن أهنيكم على توليكم الرئاسة. ويسعدني أن أرى إثيوبيا، وهي عضو في حركة عدم الانحياز، ترأس هذه الهيئة الموقرة بمثل هذه الفاعلية. وأود أن أؤكد لكم دعم وفد بلدي الكامل.

واسمحوا لي أن أرحب أيضاً بالسفيرين اللذين التحقوا بنا مؤخراً، سفير الجزائر وماليزيا، وأن أؤكد لهما دعم وفد بلدي الكامل.

إن هذه الهيئة الموقرة ساهمت كثيراً منذ إنشائها في أهم منجزات المجتمع الدولي في ميدان نزع السلاح. لكن لا يزال يتعين عليها السعي إلى الإسهام في تحقيق نزع السلاح النووي بوصفه أولى أولويات المجتمع العالمي وعلة وجود المؤتمر.

إن وجود نحو ٢٣ ٠٠٠ رأس نووية في مخزونات الدول الحائزة للأسلحة النووية يطرح أكبر تهديد أمام بناء منظومة عالمية شاملة آمنة ومأمونة. وأدى عدم وجود منظومة كهذه إلى تفاقم المأزق الأمني الراهن. فالتهديدات الناجمة عن الرؤوس النووية تؤثر تأثيراً بالغاً في الاستقرار الدولي والأمن الدولي والسلامة الدولية. إن إنتاج الأسلحة النووية وحيازتها واستخدامها أياً كان المبرر أمر غير مشروع ولا إنساني وخطير للغاية ويعرض خصوصاً البلدان التي تقوم بإنتاجها وتخزينها للخطر. ومعلوم أنه ما دامت الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل موجودة وقابلة للتحديث، فإن احتمال استخدامها وانتشارها عمودياً أو أفقياً يظل قائماً. والمخاطر حقيقية، ويمكن تقديم أدلة مثيرة للقلق على ذلك.

إن نزع السلاح النووي يتصدر قائمة أولويات أغلب الدول الأعضاء في هذا المؤتمر. وفي السنوات القليلة الماضية، نشأت حركة عالمية ذات عزم وتصميم تضم دولاً غير حائزة للأسلحة النووية وجهات فاعلة غير حكومية تحث على إزالة الأسلحة النووية كلياً وتقديم مبادرات شتى في هذا المجال. ويعكس ذلك الاتجاه الحقيقي لما يسمى المجتمع الدولي أو الرأي العام العالمي. ويبعث هذا التطور على الارتياح في ميدان نزع السلاح. ولكن ما يبعث على القلق، فيما عدا بعض المساعي الجزئية، هو قلة التقدم المنتظم والفعال في تنفيذ التزامات نزع السلاح النووي في إطار المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

إن الالتزامات في إطار المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، والالتزام الذي قطعتة الدول الحائزة للأسلحة النووية على نفسها في مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدتها لعام ١٩٩٥، والفقرتين ٣ و ٤ (ج) من قرار مؤتمر عام ١٩٩٥ بشأن مبادئ وأهداف منع



انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي، والرأي الاستشاري الذي أصدرته محكمة العدل الدولية في عام ١٩٩٦، والخطوات العملية الثلاث عشرة لبذل جهود منتظمة وتدرجية ترمي إلى تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار التي اعتمدها مؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠٠٠، وعلى وجه الخصوص "أن تقطع الدول الحائزة للأسلحة النووية على نفسها بوضوح لا لبس فيه تعهداً بتحقيق الإزالة التامة لترساناتها النووية بما يفضي إلى نزع السلاح النووي". بموجب المادة السادسة، وخطوة العمل المتفق عليها بشأن نزع السلاح التي اعتمدها المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، كل ذلك لا يترك مجالاً للدول الحائزة للأسلحة النووية للتهرب من مسؤوليتها عن نزع السلاح النووي.

ولا بد من تغير حقيقي للتخلي عن التركيز على عقيدة الردع النووي. ويتبين من استعراض السياسة النووية لبعض الدول الحائزة للأسلحة النووية أن هناك اتجاهًا معاكسًا. إن استمرار التأكيد على الإبقاء على الأسلحة النووية وسياسة الردع، ومواصلة المشاركة النووية والمظلة النووية، والتخطيط لإنفاق مئات المليارات من الدولارات على تحديث الترسانات النووية، وبناء مرافق جديدة لإنتاج أسلحة نووية جديدة، والاستعداد لتقليص مدة استئناف التجارب النووية، وتقديم مبررات جديدة للاحتفاظ بالأسلحة النووية، كلها دلائل واضحة على استمرار سياسة التهرب من التزامات نزع السلاح النووي.

وللأسف، أدت هذه الإجراءات، علاوة على المشاريع العسكرية الطموحة والتي أدت إلى زعزعة الاستقرار، مثل منظومات الدفاع الصاروخي على مستوى العالم وتحديث الأسلحة النووية حفاظاً على التفوق العسكري، إلى زيادة المخاوف الدولية من قيام جولة جديدة لسباق التسلح. ومن الضروري في هذه المرحلة أن تعبر الدول الحائزة للأسلحة النووية عن صدقها وإرادتها السياسية بشأن التزاماتها في مجال نزع السلاح النووي.

ومما يثير القلق الشديد عدم اتخاذ الدول الحائزة للأسلحة النووية إجراءات عملية لخفض الأسلحة النووية التكتيكية وأن التخفيضات المحدودة للأسلحة النووية لا تتجاوز في الغالب وقف تشغيلها. وعليه، لا يمكن اعتبار تلك الإجراءات امتثالاً لمتطلبات نزع السلاح النووي. ولا يمكن لتلك التخفيضات أن تحل محل الالتزام الأساس الملحق على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية، أي إزالة الأسلحة النووية كلياً. إن الشروط التي لا غنى عنها لتحقيق تقدم يُعتدّ به في نزع السلاح النووي وإزالة جميع الأسلحة النووية هي الشفافية، والارجعة، والقابلية للتحقق، والإطار الزمني، والقابلية للتنبؤ، والتعهد القانوني، والإرادة السياسية. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن ينتظر إلى ما لا نهاية ليشهد الإزالة التامة للأسلحة النووية. وهناك حاجة ملحة لوضع إطار زمني واضح يحدد موعد التنفيذ الكامل للمادة السادسة، أي عام ٢٠٢٥، على النحو الذي اقترحه حركة عدم الانحياز.

وبالنظر إلى هذه المبادئ وإلى أن أسلوب التجزئة ليس حلاً لإقامة عالم خال من الأسلحة النووية، زاد كثيراً في السنوات الأخيرة تأييد الحكومات لإبرام اتفاقية بشأن إزالة

الأسلحة النووية. ومن الجدير بالذكر أنه في المراحل الأولى من المفاوضات بشأن اتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية، كان حظر هاتين الفئتين من أسلحة الدمار الشامل يُعتبر طموحاً وغير عملي وغير قابل للتنفيذ، لكن بفضل حشد الإرادة السياسية اللازمة على الصعيد العالمي، تمكن المجتمع الدولي من حل الكثير من الخلافات القائمة حول القضايا الأساسية التي كانت تبدو مستعصية.

وفي هذا السياق، نرى أنه آن الأوان لكي ينشئ المؤتمر لجنة مخصصة لبدء المفاوضات بشأن وضع اتفاقية للأسلحة النووية مع اعتبار ذلك من المسائل ذات الأولوية قصوى. وقد تتخذ هذه الاتفاقية شكل معاهدة إطارية تشمل مجالات مثل حظر إنتاج الأسلحة النووية وتطويرها واستخدامها أو التهديد باستخدامها، والتخلي عن قيمة الردع التي تنطوي عليها الأسلحة النووية في جميع العقائد الدفاعية، والحظر الشامل لجميع المواد الانشطارية التي يمكن استعمالها في صنع أسلحة نووية، وتدمير جميع مخزونات هذه المواد، ومنع انتشار الأسلحة النووية في جميع المناطق، والإعلان عن جميع الرؤوس النووية وإلغاء حالة التأهب المتعلقة بها بطريقة يمكن التحقق منها، والقضاء على الرؤوس النووية في إطار برنامج ينفذ على مراحل وبطريقة لا رجعة فيها في غضون فترة زمنية محددة.

ويعتقد بلدي في هذا الصدد اعتقاداً راسخاً بأن تلك المفاوضات ستؤدي إلى حظر حيازة الأسلحة النووية وتطويرها وتخزينها بحكم القانون في أي بلد بشكل نهائي، وستنص على تدمير تلك الأسلحة اللإنسانية ضمن إطار زمني محدد.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر ممثل إيران على بيانه وعلى عباراته الرقيقة. والآن أعطي الكلمة إلى سفير ألمانيا.

**السيد هوفمان (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية):** سيدي الرئيس، أود بداية أن أنضم إلى من رحبوا بزميلينا الجديدين من الجزائر وماليزيا وأن أؤكد أنني أتطلع إلى التعاون معهما.

سيدي الرئيس، أود أن أدلي ببيان. كما تعلمون، تولي ألمانيا أهمية كبيرة لبدء المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في وقت مبكر. ونعتقد أن العجز الحالي لمؤتمر نزع السلاح عن فتح باب المفاوضات لا ينبغي أن يحول دون الشروع في العمل التقني اللازم للقضايا الشائكة المتعلقة بالمواد الانشطارية اللازمة لصنع الأسلحة النووية وأجهزة متفجرة نووية أخرى؛ وفي هذا السياق سنتظم وزارة الخارجية الألمانية بالاشتراك مع وزارة الخارجية الهولندية اجتماعاً للخبراء العلميين في الأسبوع المقبل في جنيف، في يومي ٢٩ و ٣٠ من أيار/مايو.

ويستند اجتماع الخبراء إلى قرار الجمعية العامة ٤٤/٦٦ الذي اعتمد في ١٢ كانون الثاني/يناير هذا العام والذي "تشجع فيه [الجمعية العامة] الدول الأعضاء المهتمة، دون المساس بما ستخذه من مواقف وطنية خلال المفاوضات التي ستجرى مستقبلاً بخصوص

معاهدة من هذا القبيل، على أن تواصل بذل الجهود من أجل دعم بدء المفاوضات، بما في ذلك الجهود التي تضطلع بها في إطار مؤتمر نزع السلاح وعلى هامشه، بسبل منها تنظيم اجتماعات يشارك فيها خبراء علميون متخصصون في مختلف الجوانب التقنية للمعاهدة، بالاستعانة بالخبرات المتاحة لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية والهيئات المعنية الأخرى، حسب الاقتضاء".

واعتقد أن جميع الوفود في هذه القاعة تلقت في غضون ذلك الدعوة وبرنامج الاجتماع اللذين أرسلناهما من قبل، وسيسرنا كثيراً أن تشارك جميع الوفود بصورة فعالة في هذا الاجتماع.

وأخيراً، سيدي الرئيس، لما كانت هذه الجلسة العامة هي الجلسة العامة الأخيرة في ظل رئاستكم، فيما أظن، فإنني أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكركم ولأهنتكم على الطريقة التي توليتم بها منصبكم. وكلنا نعلم علم اليقين أن المؤتمر في وضع صعب، وأنا واثق من أننا سنجري مناقشات مفيدة بشأن الوضع الراهن وما ينبغي عمله في هذا الشأن تحت البند الخاص بتنشيط المؤتمر في الأسابيع المقبلة. ونتيجة لهذا الوضع، لم يكن من الغريب علينا أن يجتمع رؤساء الدورة السنوية المتعاقبون، بتوجيهكم، لتنظيم أنشطة المؤتمر بأفضل طريقة ممكنة. وحسب علمي، إنها المرة الأولى في الفترة الأخيرة التي يعمل فيها المؤتمر على أساس جدول مواضيعي يشمل أربع رئاسات متتالية. ويعود الفضل في ذلك إلى قيادتكم الحكيمة، وأود التعبير عن تقديرنا وعرفاننا لذلك.

بيد أنني أود في ختام كلمتي - وهذا لن يفاجئكم - أن أبدي ملاحظة في هذا الشأن. فعلى الرغم من أهمية المناقشات المواضيعية، لا يمكن أن تحل هذه المناقشات محل تحقيق مهمتنا الأساسية وهي التفاوض بشأن صكوك جديدة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر سفير ألمانيا على بيانه وإعلانه وعلى عباراته الرقيقة. والآن أعطي الكلمة إلى سفير هولندا.

**السيد فان دن إيجسل (هولندا) (تكلم بالإنكليزية):** سيدي الرئيس، أسوة بالآخرين، اسمحوا لي أن أشكركم على ما قمتم به من أعمال وأن أؤكد لكم وللرؤساء من بعدكم الدعم الكامل من وفد هولندا.

وأود أيضاً الترحيب بجميع الزملاء الجدد من الجزائر وبلغاريا وإيطاليا وماليزيا.

كما أود أن أعرب عن تأييدنا الكامل للآراء التي أعرب عنها الاتحاد الأوروبي هذا الصباح، وأود إضافة بعض التعليقات.

بداية، غني عن القول إننا نفضل تخصيص وقتنا في المؤتمر للتفاوض بشأن صكوك جديدة في مجال نزع السلاح ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية ولكن، للأسف، لم يتحقق ذلك لأسباب نعرفها جميعاً. ورغم الجهود الرائعة التي بذلتها أنتم والرؤساء

السابقين لكم، وهي جهود نعرب عن امتناننا ودعمنا لها، فإن الجمود في هذا الحفل مستمر. وفي هذا السياق، سيدي الرئيس، نعرب عن تقديرنا لجدول الأنشطة لما تبقى من أعمال المؤتمر هذا العام الذي يرد في الوثيقة CD/WP.571/Rev.1 والذي يسمح على الأقل باستغلال الوقت المتاح بخير وجه، علماً بأن ذلك لن يؤثر سلباً في الجهود الجارية لبدء أعمال المؤتمر الحقيقية.

سيدي الرئيس، نقدر بالخصوص إدراج موضوع التنشيط في جدول أنشطة المؤتمر. إننا نرى، بعد اعتماد قرار الجمعية العامة ٦٦/٦٦ بشأن تنشيط أعمال المؤتمر والمضي بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف قدماً بتوافق الآراء، وهو القرار الذي قدمته سويسرا وجنوب أفريقيا وبلدي، هولندا، أن من البديهي أن يجري المؤتمر تقييماً للوضع، ومن شأن هذا التقييم أن يساعد الوفود على الاستعداد للدورة السابعة والستين للجمعية العامة في الخريف القادم.

وعن موضوع اليوم، أي نزع السلاح النووي، تأسف هولندا على أننا لم نتمكن بعد مضي ١٣ عاماً من التقدم في العمل الموضوعي، أي في المفاوضات الحقيقية، وهي المهمة التي أنشئت هذه الهيئة من أجلها، واتخاذ إجراءات موضوعية متعددة الأطراف من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ورغم عدم التقدم هذا، وربما بسببه، نرى من المهم أن نواصل، داخل هذه القاعة وخارجها، المناقشات الموضوعية بشأن القضايا المتصلة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وعلى هذا، يسرنا أن نبليكم بأن وزارة الخارجية الهولندية، بالاشتراك مع وزارة الخارجية الألمانية، ستعقد اجتماعات للخبراء التقنيين المعنيين بالجوانب التقنية والعلمية المتصلة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وقد أعلن زميلي الألماني قبيل قليل عن الاجتماع الأول، ومن المرجح أن يُعقد الاجتماع الثاني من بين الاجتماعات الثلاثة المقررة في الأسبوع الأخير من آب/أغسطس في جنيف. وتهدف هذه الاجتماعات، كما قلت، إلى تسهيل المفاوضات المقبلة لا أن تحل محلها، ومن المأمول فيه أن نيسر، من خلال مواصلة هذه المناقشات والاستعدادات، البدء في المفاوضات الحقيقية بشأن هذه القضية المهمة في أقرب وقت ممكن.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر سفير هولندا على بيانه وعلى عباراته الرقيقة.

وبذلك تنتهي قائمة المتحدثين عن البند الأول من جدول الأنشطة، أي وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي ومنع الحرب النووية، بما في ذلك جميع المسائل ذات الصلة، مع التركيز عموماً على نزع السلاح النووي.

ولما كان هذا الاجتماع هو الأخير برئاسة إثيوبيا، اسمحوا لي أن أدلى ببعض الملاحظات الختامية عن الأنشطة التي اضطلع بها المؤتمر أثناء الرئاسة الإثيوبية، وعن الجهود المبذولة بشأن برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح، وعن وجهة المناقشات الموضوعية في المؤتمر وجدواها.

أولاً، ركزت الرئاسة الإثيوبية على مواصلة التقدم الذي أحرزته الرئاسة المصرية باقتراح برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح الوارد في الوثيقة CD/1933/Rev.1. وكان هذا أهم ما تم التركيز عليه في المناقشات غير الرسمية مع المجموعات الإقليمية. وأشكر هذه المجموعات على ما أنفقته من وقت وعلى تعاونها الفعال مع الرئاسة الإثيوبية. وقد أعرب معظم المتحدثين في هذه المناقشات غير الرسمية عن إحباطهم إزاء المأزق الذي يوجد فيه المؤتمر. ومعظمهم أيضاً ملتزم التزاماً صارماً بمؤتمر نزع السلاح بصفته هيئة التفاوض المتعدد الأطراف الوحيدة في ميدان نزع السلاح. وأعرب كثيرون أيضاً عن استمرار وجاهة الوثيقة CD/1864.

وعن المساعي المتعلقة بالتوصل إلى برنامج عمل شامل، من المستصوب التحقق من تفاصيل هذه المسألة من جهة المراد من عبارة "برنامج شامل" واحتمال فصل بعض البنود أو تناولها في دورات لاحقة للمؤتمر. وقد يوفر ذلك المرونة اللازمة لبدء المفاوضات بشأن البنود التي من السهل التوصل إلى توافق للآراء بشأنها، مع بناء الثقة وإجراء مناقشات موضوعية موازية في نفس الوقت.

ومن المعلوم اليوم أن مشكلة برنامج العمل ليست مجرد مشكلة صياغة، فهذه يمكن حلها بالتخلي عن قاعدة توافق الآراء أو باستخدام العبارات المناسبة. فالاتفاق على التفاوض بشأن معاهدة بعينها ينبغي أن يكون بتقديم شروط التفاوض ونطاقه ومحتواه بأوضح صورة ممكنة. ويمكن تحقيق ذلك بالوعي السياسي الكافي بقيمة القاعدة التي ينبغي التفاوض بشأنها. وواضح أيضاً أن القضايا السياسية والأمنية تؤثر في هذه المسألة تأثيراً بالغاً. وقد تساهم المعالجة المناسبة لهذه القضايا في المحافل ذات الصلة في أعمال مؤتمر نزع السلاح. وينبغي لنا اليوم أن نعمل بمزيد من التركيز في هذا الاتجاه بدلاً من التعبير دوماً عن الإحباط. كذلك، الفرصة متاحة أمام البلدان التي تبحث عن محافل بديلة وتلك المقتنعة باستمرار وجاهة مؤتمر نزع السلاح على حد سواء لاستنفاد جميع الإمكانيات المتاحة بواقعية. وينبغي أن نستغل المساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة بوصفها أحد أهم السبل المتاحة لمواصلة البحث عن حلول.

إن القواعد والهياكل ما هي إلا وسائل نستخدمها للتعبير عن مواقفنا الموضوعية. بيد أن بند التنشيط يسمح للمؤتمر بأن يستكشف الأفكار اللازمة لتحسين أعمال المؤتمر، ويسمح أيضاً بتبادل الآراء حول أساليب العمل المقبلة، بما فيها الآراء التي تعتزم البلدان تقديمها إلى الجمعية العامة.

وعن وجاهة المناقشات الموضوعية التي وافق المؤتمر على إجرائها، فقد اختلفت آراء الوفود بشأنها. فمعظمها يرى أن المناقشات العامة المتعلقة بالجوانب الموضوعية لبنود جدول الأعمال مجدية. ونؤيد الرأي القائل بأن مواصلة المناقشات التي جرت في الجلسات العامة في الدورات السابقة بشأن القضايا الموضوعية سيساعد المؤتمر على استخلاص الجوانب

المختلفة للمفاوضات النهائية المتعلقة بالبنود المدرجة بجدول الأعمال. وأنا واثق من أنكم ستوافقوني الرأي على أن مناقشات اليوم تؤكد وجهة النظر هذه.

يبد أن بعض الوفود تشكك في ذلك وتعرب عن خشيتها من أن تسهم هذه العملية في زيادة تقويض المؤتمر والجهود الرامية إلى التوصل إلى برنامج عمل شامل. لكن هذا الرأي يقلل من إمكانية أن تستفيد الوفود، إضافة إلى التحالفات والتجمعات السياسية، من المناقشات الموضوعية وأن تحدد من خلالها عناصر المعاهدات التي ينبغي التفاوض بشأنها في إطار بنود مختلفة من جدول الأعمال.

وترى إثيوبيا وأعضاء مجموعة الـ ٢١ الآخرون، الذين يشجعون على إبرام اتفاقية شاملة لنزع السلاح النووي، أنه ينبغي النظر إلى المناقشات الموضوعية لهذا البند على أنها علامة للتقدم نحو المفاوضات النهائية. وينبغي أن تركز المناقشات الموضوعية لهذا البند على وضع اتفاقية بشأن إزالة الأسلحة النووية كلياً وفق جدول زمني تدريجي ومحدد. وبالمثل، ترى إثيوبيا أن وضع معاهدة شاملة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، ومعاهدة لضمانات الأمن السلبية التي من شأنها حماية الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من أي تهديد نووي، ومعاهدة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، كلها أهداف نبيلة تؤيدها بشدة.

إن القضايا المطروحة قضايا شاملة تهم جميع الدول والمجتمعات في جميع أنحاء العالم. وبينما يركز المؤتمر على برنامج العمل، ينبغي أن يشارك أكبر عدد ممكن من البلدان من مختلف أنحاء العالم بصورة كاملة وفعالة في وضع المعاهدات والمفاوضات المتعلقة بهذه القضايا، من أجل ضمان الشمولية والاستدامة للقواعد التي سيتم الاتفاق عليها.

وفي الختام، أود أن أشكر الأمين العام للمؤتمر والزملاء في الأمانة على دعمهم. وأود بالتحديد التعبير عن امتناني لزملائي في دورة عام ٢٠١٢، سفراء إكوادور وألمانيا وفرنسا وفنلندا ومصر ومعاونيهم، على مشاركتهم الفعالة بروح جماعية طيبة. وفي حين أن الترتيب الذي يعمل بموجبه الرؤساء الستة للدورة السنوية معاً ترتيب غير رسمي وأن مسؤولية إدارة المؤتمر تقع على عاتق الرئيس الفعلي، فإنه ينبغي تشجيع هذا النهج من أجل التوصل إلى برنامج عمل شامل لمؤتمر نزع السلاح، يتسم بشيء من التكامل والاستمرارية. وأشكر زميلتي السيدة لوليت زيودي جبريماريام، المستشارة الوزارية لدى البعثة الدائمة، على عملها الدؤوب أثناء الرئاسة. وتمنياتي الخالصة لألمانيا وفرنسا وفنلندا أثناء رئاستهم. وبهذا نختم أعمالنا لهذا اليوم. وستعقد الجلسة العامة المقبلة للمؤتمر في ظل رئاسة فنلندا يوم الخميس ٣١ أيار/مايو ٢٠١٢ الساعة العاشرة صباحاً.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥.